

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

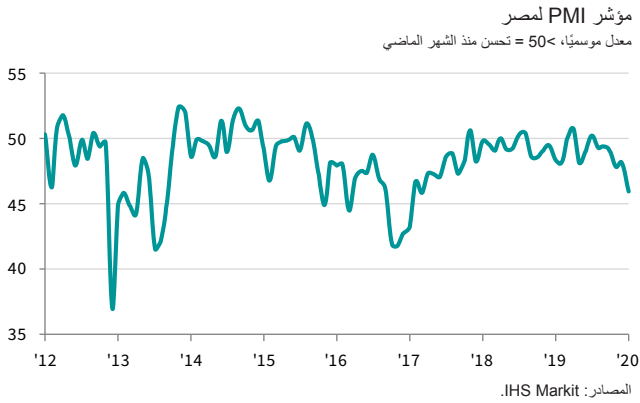
تراجع الظروف التجارية في شهر يناير

النتائج الأساسية:

تراجع كلٍ من الإنتاج والطلبات الجديدة بمعدلات أسرع

تراجع مشتريات مستلزمات الإنتاج وأعداد الوظائف

انخفاض أسعار المبيعات في ظل تراجع ضغوط التكلفة



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج الدراسة الأخيرة، قال ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي في مجموعة IHS Markit:

"جلبت بيانات مؤشر مدراء المشتريات (PMI) لشهر يناير أنباءً غير سارة للقطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر، فقد سجل المؤشر الرئيسي 46.0 نقطة، وهي أدنى قراءة في 34 شهراً، وتشير إلى تدهور قوي في ظروف العمل. وربطت الشركات هذا بشكل مباشر بانخفاض المبيعات، مع تزايد الحذر لدى العملاء بشأن النفقات وتراجع العقود الجديدة. وأدى ذلك إلى انخفاض الإنتاج وانخفاض معدل التوظيف بالإضافة إلى انخفاض ملحوظ في إجمالي المشتريات."

"ومن جانب إيجابي، حافظ هذا الوضع على انخفاض تكاليف مستلزمات الإنتاج، ما سمح للشركات بمواصلة استراتيجياتها لتخفيض الأسعار من أجل تنشيط السوق. وعليه فقد ظلت توقعات الشركات إيجابية، على الرغم من انخفاضها إلى أدنى مستوياتها في أربعة أشهر، حيث أعربت الشركات المشاركة عن أملها في أن يؤدي انخفاض الأسعار إلى زيادة المبيعات والنشاط في الأشهر المقبلة."

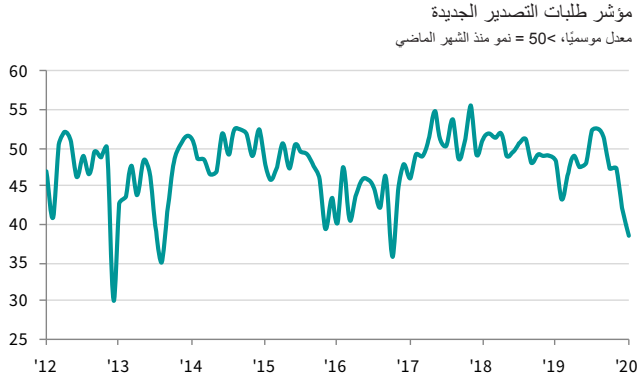
شهد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر تراجعاً بمعدل أقوى في بداية العام، حيث ازداد تراجع المبيعات وأدى إلى انخفاض حاد في النشاط التجاري. كما انخفض معدل التوظيف والمشتريات بقوة، ما أدى إلى ارتفاع طفيف فقط في تكاليف مستلزمات الإنتاج ودفع الشركات إلى تقديم خصومات للشهر الثالث على التوالي. ومع ذلك، فقط ظلت توقعات الشركات إيجابية إلى حد ما.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) الخاص بمصر التابع لمجموعة IHS Markit - هو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليخدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - هبوطاً إلى أدنى مستوى في حوالي ثلاث سنوات، حيث انخفض من 48.2 نقطة في شهر ديسمبر إلى 46.0 نقطة في شهر يناير، وأشار إلى تدهور قوي في الأوضاع التجارية في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر. وبهذا تكون أحوال القطاع قد تراجعت في كل من الأشهر الستة الماضية.

وساهم الانكماش الحاد في الإنتاج بالشركات المصرية في هذا التراجع الحاد، حيث ارتفع معدل التراجع إلى أسرع مستوياته منذ شهر يناير 2017. وأشارت الشركات إلى أن الانخفاض القوي في النشاط مرتبط بضعف المبيعات. وكان معدل انخفاض الطلبات الجديدة هو الأسرع في حوالي ثلاث سنوات، حيث علق أعضاء اللجنة على عدم وجود عقود جديدة وتراجع حركة السوق. علاوة على ذلك، تراجعت طلبات التصدير للشهر الرابع على التوالي.

ونتيجة لذلك، تضررت عوامل العرض بشكل سلبي. ومن الجدير بالذكر أن النشاط الشرائي قد انخفض بأسرع وتيرة في 28 شهراً، بعد ارتفاع طفيف في شهر ديسمبر. وأفادت شركات كثيرة بأن انخفاض المبيعات أدى إلى انخفاض متطلبات مستلزمات الإنتاج، والذي أدى بدوره إلى انخفاض مستويات المشتريات والمخزون في بداية العام. ورغم ذلك، فقد طالت مواعيد تسليم الموردين للشهر الثاني على التوالي، ولكن بشكل طفيف.

تابع...



تعليق

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

كاترين سميث
العلاقات العامة
IHS Markit
هاتف: +1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

أدى ضعف الطلب على مستلزمات الإنتاج إلى تقييد تضخم التكاليف في شهر يناير حيث أبقى الموردون أسعار المشتريات ثابتة على نطاق واسع لأول مرة في تاريخ السلسلة. وساعد انخفاض قيمة الدولار الأمريكي الشركات أيضاً، حيث أدت لانخفاض تكاليف الاستيراد. ومع ذلك، فإن ارتفاع أسعار بعض المواد الخام، وزيادة الرواتب بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، أدى إلى ارتفاع هامشي في النفقات الإجمالية.

ومع ذلك، وفي ظل تراجع ضغوط التكلفة بشكل عام واستمرار ضعف الطلب، واصلت الشركات خفض رسوم البيع، ما أدى إلى تمديد الجولة الحالية إلى ثلاثة أشهر. ويأتي هذا التخفيض الأخير ليعكس جهود الشركات لجذب المزيد من الطلبات في السوق.

في الوقت نفسه انخفض معدل التوظيف في الشركات المصرية غير المنتجة للنظف للشهر الثالث على التوالي، حيث أفاد العديد من أعضاء اللجنة بترك موظفين وظائفهم بحثاً عن فرص عمل أخرى. واختار العديد من تلك الشركات عدم استبدال أولئك العاملين، لأن ضعف المبيعات قلل من الحاجة إلى العمالة.

أما من حيث النظرة المستقبلية، فقد كانت الشركات أقل تفاؤلاً بشأن مستقبل النشاط، رغم أن درجة التفاؤل ظلت متوافقة مع المتوسط المسجل خلال عام 2019. وتوقعت نسبة قوية من الشركات المشاركة نمو الإنتاج في الأشهر الـ 12 المقبلة. على النقيض من ذلك، أعربت بعض الشركات عن قلقها من أن الانخفاض الحالي في النشاط سيستمر طوال عام 2020.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر يناير 2020 في الفترة من 13-23 يناير 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن IHS Markit

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للملاء معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وآقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فُرجى مراسلة katherine.smith@ihsmarkit.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنظمة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقيمتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "PMI® Purchasing Managers' Index" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.